تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 وإستشراف آفاقها المستقبلية

The analysis of reality of the manufacturing sector in Iraq For the period 1970 - 2011 And exploring the future prospects

أ.م.د.عباس لفته كنيهر

طالبة الماجستير. شيماء حطاب عبيد (*)

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تم في هذا البحث دراسة وتحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 2011-1970 ، وذلك من خلال حساب المؤشرات التي تضم معدل النمو المركب ومعدل التغير ودرجة التطور ، وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة كان من أبرزها عدم كفاءة إستراتيجية التصنيع المتبعة حاليا بسبب الكثير من المعوقات أهمها التخلف التقني وتقادم الوسائل الإنتاجية من الآلات والمكائن وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الهائلة في المجال الصناعي ، فضلا عن الترهل في عدد العاملين وغيرها من المعوقات . ولذلك فقد تم صياغة إستراتيجية تصنيع يهدف الباحث من خلالها إلى محاولة النهوض بالواقع الصناعي في الإقتصاد الوطني .

ABSRTACT

In this research study and analysis of the reality of the manufacturing sector in Iraq for the period 2011-1970, through the calculation of indices, which includes the compound growth rate and the rate of change and the degree of development , and research found to important results, notably the lack of efficient manufacturing strategy currently used because of the many obstacles the most important technical backwardness and outdated means of production of machinery, machinery, and not keep pace with technological developments enormous in the industrial field, as well as the slack in the number of employees and other obstacles. Therefore, it has been the formulation of manufacturing strategy aims researcher from which to attempt the advancement of the industrial reality in the national economy.

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

المقدمة :-

يتمتع النشاط الصناعي بموقعا هاما ومحوريا في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وذلك بفضل دوره المتميز في تنمية الدخل القومي وتكوين القيم المضافة ، حيث انه يشتمل على سلسلة ضخمة متكاملة ومتنوعة من العمليات الإنتاجية التي تهيء معدلا متصاعدا من النمو الاقتصادي الذي يعمل بدوره على تعبئة الموارد المادية والبشرية المتوافرة في لبلاد بشكل أمثل ، فالتصنيع له الدور الأكبر في نقل البلد من حالة التخلف إلى حالة التنمية ، فهو نقطة الإنطلاق الجوهرية في أي تجربة تهدف إلى إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ، وتعد الصناعات التحويلية من الدعائم الأساسية للإقتصاد الوطني كونها أهم فرع إنتاجي في القطاع الصناعي ، إذ الذي ترتكز عليها أغلب الدول في تطورها ، وهي محرك لاغنى عنه في عملية التقدم الإقتصادي وما يعكسه ذلك على الوضع المعيشي والإجتماعي ومواكبة متطلبات العصر . والصناعات التحويلية في العراق تتصف بكونها إستهلاكية وكثيفة العمل وتعتمد على القطاع العام في أغلب مفاصلها ، كما أنها تعاني من مشاكل جمة تؤكد على إتباع الإسلوب غير الفعال في إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة سواء البشرية منها والمادية ، فضلا عن تضافر مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية غير المؤاتية والتي أدت إلى عدم قدرة البلد على النهوض بواقع القائم من هذه الصناعات والتمهيد لإستحداث الجديدة منها ، بالإضافة إلى إنخفاض قدرتها على إنتاج القيمة المضافة ، ومن ثم إنخفاض إسهامها في عملية التنمية الإقتصادية .

أهمية البحث :-

تتلخص أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على ضرورة من ضروريات التقدم الإقتصادي وحتى الإجتماعي في أغلب دول العالم ولاسيما البلدان النامية منها ، ألا وهو تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في البلد ومعرفة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، عن طريق بناء ودراسة دالة الإنتاج لهذا القطاع ، ومحاولة وضع الإستراتيجية الكفيلة بتطويره وزيادة إنتاجيته ومن ثم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في تدني الإنتاج الصناعي في العراق متمثلا في الصناعات التحويلية كأحد أهم أركانها وأكثرها إسهاما في الناتج المحلي الإجمالي ، فهذه الصناعات تعاني من التخلف وعدم القدرة على سد حاجة الطلب المحلي ، وهذا التخلف مشتق من الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه الإقتصاد الوطني بوصفه إقتصاداً أحادي الجانب ، فضلا عن كون هذا القطاع بات يشكل عبئا على الحكومة تتمثل في تحملها دفع إجور ورواتب العمال والموظفين ولاسيما في شركات التمويل الذاتي .

فرضيات البحث :-

بني البحث على الفرضيات الآتية :-

١. ترهل عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية له الأثر السلبي في العملية الإنتاجية ككل .
٢. عدم وجود استغلال أمثل لموارد البلد المتاحة والمساهمة في تحسين عملية الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات التحويلية .
٣. يعاني قطاع الصناعات التحويلية من تدني مؤشرات التطور ومن ثم يمكن عدها مؤشرات تراجعية .

أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى :-

١. دراسة واقع الصناعات التحويلية في العراق وبيان الأسباب والمعوقات التي أدت إلى تدني مستويات الإنتاج ونوعيته .

٢. التحليل الإقتصادي لمؤشرات تطور الصناعات التحويلية في العراق للمدة المحددة في البحث.
٣. إستشراف الآفاق المستقبلية لهذه الصناعات ومحاولة صياغة إستراتيجية للنهوض بالواقع المتدني للصناعات التحويلية .

منهجية البحث :-

للعمل على إثبات فرضية البحث والسعي لحل مشكلته وتحقيق أهدافه ، سيتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستدلالي الكمي ، لبيان أهمية دراسة واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق وتحليل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودور ذلك في تحقيق النمو الإقتصادي في العراق .

حدود البحث :-

تتحدد الحدود المكانية للبحث بالصناعات التحويلية في العراق نظرا للأهمية الكبيرة التي تشغلها هذه الصناعات ضمن الإقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص . أما البعد الزمني فقد تحدد بالمدة 1970-2011 .

مصادر البحث :-

١. الكتب العربية والأجنبية والدوريات والبحوث والمواقع الإلكترونية .
٢. البيانات من المجموعات الإحصائية السنوية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء .

أولا :- نبذة مختصرة عن الصناعات التحويلية

١. مفهوم الصناعات التحويلية

يعد التقدم الصناعي في أي بلد من البلدان من أهم المؤشرات لمستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي وحتى الحضاري لذلك البلد ، فمنذ المراحل الأولى لظهور الصناعة وحتى العصر الراهن كان للصناعة الدور الأكثر تأثيرا في حصول التحولات الإقتصادية والإجتماعية في التأريخ البشري [١] . وتعرفها الأمم المتحدة على أنها (عملية التحويل الميكانيكي أو الكيمياوي للمواد العضوية وغير العضوية إلى مواد أخرى جديدة ، سواء تمت هذه العملية بواسطة المكائن أو يدويا ، وسواء تمت في المصانع أو في البيوت وسواء بيعت مفرداتها بالجملة او المفرد) [٢] . فيما يعرفها بعض الباحثين على أنها النشاط الإقتصادي الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد على الآلات والطاقة ، وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي والخدماتي لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة تختلف في خصائصها الشكلية والإستعمالية [٣] .

ثانيا :- واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق

العراق من البلدان النامية التي شهدت تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية جمة كان لها الأثر البالغ الأهمية في تحديد المسارات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية في الوقت الحاضر ، وعلى الرغم من توفر الإمكانات المادية والبشرية كالمساحات الشاسعة والموارد المائية والثروات الطبيعية والتي من أهمها النفط الخام وغيره من الخامات المتوفرة وبكميات إقتصادية ؛ ولكن التطورات السياسية وتعرضه للحروب والعقوبات الإقتصادية ، والدمار الذي لحق بكافة القطاعات والمؤسسات والمرافق العامة في العراق حالت دون حصول عملية التنمية الإقتصادية في البلد ، وأصبح الإقتصاد العراقي في الآونة الأخيرة ولاسيما بعد أحداث ٢٠٠٣ ،

---

[١] مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 17 .
[٢] عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٥ ، ص ١٢ .
[٣] فارس مهدي محمد ، واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة / كلية التربية ، مجلة جامعة البصرة ، العدد ٥٨ ، 2011 ، ص 280 .

إقتصاداً وحيد الجانب ويعتمد على القطاع الإستخراجي وخاصة استخراج النفط وتصديره بحالته الخام إلى الخارج ، وذلك ما إنعكس على القطاع الصناعي في الإقتصاد العراقي وجعله مهمش ومتأخر وشبه متوقف عن العمل في الوقت الحاضر، وهو يحتاج إلى تكثيف الجهود العلمية والعملية من توفير الإمكانات المادية والبشرية ووضع السياسات والدراسات الإقتصادية الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع المهم والحيوي في الإقتصاد العراقي ، فهو السبيل الأكثر فاعلية في تحقيق التنمية الإقتصادية في البلد ، وفي تطويره سيتم تحقيق التطور في القطاعات الإقتصادية وحتى الإجتماعية الأخرى .

١. إمكانات قطاع الصناعات التحويلية في العراق ومعوقات تطوره

ويتضمن قطاع الصناعات التحويلية في العراق خمسة أصناف من الصناعات التحويلية و٤٨ شركة صناعية تابعة لوزارة الصناعة والمعادن في عام ٢٠٠٠ ، وقد إزداد عدد شركات الصناعات التحويلية العامة في العراق بحيث بلغ ٥٤ شركة بعد أن تم إضافة شركات التصنيع العسكري التي تم حلها في عام ٢٠٠٣ ، بحيث صنفت الصناعات التحويلية في العراق في عام ٢٠٠٩ على النحو الآتي [٤] :-

١. الصناعات الإنشائية وتضم (٨) شركات عامة .
٢. الصناعة الكيمياوية والبتروكيميائية وتضم (١٣) شركة عامة .
٣. الصناعات الهندسية وتضم (١٩) شركة عامة .
٤. الصناعات الغذائية والدوائية وتضم (٦) شركات عامة .
٥. الصناعات النسيجية وتضم (٨) شركات عامة .

وبخصوص معوقات تطور قطاع الصناعات التحويلية في العراق فلا يزال هذا القطاع يعاني عدداً من المشكلات المزمنة ، وقد ازدادت حدة عدد من هذه المشكلات على مدى السنوات القليلة الماضية ، في حين ظل البعض الآخر اقل حدة بدرجة طفيفة في بعض الأماكن ، ومع ذلك فأياً كانت درجة التحسن أو التدهور؛ فإن العراق لا يزال يعاني من المشكلات التي تسهم في إعاقة تطور الصناعات التحويلية ويمكن تلخيصها بما يأتي [٥] :-

- **الافتقار إلى عنقوديات قائمة للشركات .**
- **نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة .**
- **نشاط تصنيعي متواضع لدرجة كبيرة فضلاً عن انخفاض القيمة المضافة .**
- **التعليم ومشكلات التدريب .**

ومن جهة أخرى فإن من مشكلات التنمية الصناعية ومعوقاتها في العراق تتضمن عدم إقرار أهم قوانين وزارة الصناعة والمعادن للتمكن من تفعيل دور الوزارة وفق منظور اقتصاد السوق لتخدم تمكين الصناعة العراقية ، ومن القوانين قيد التشريع والضرورية لتطوير عمل الصناعة التحويلية الآتي [٦] :-

- **مشروع قانون التعريفة الكمركية .**
- **مشروع قانون حماية المنتج الوطني .**
- **قانون حماية المستهلك .**
- **قانون المدن والمجمعات الصناعية .**
- **تشريع قانون جديد للاستثمار الصناعي بدل القانون الحالي .**

---

[٤] ختام غياض عنبر ، الإنفاق الإستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والإقتصاد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦ .

[٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

[٦] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي . ورقة القطاع الصناعي ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

ويمكن القول إن القطاع الصناعي في العراق يتسم بمجموعة من الخصائص الهيكلية الأساسية وعلى النحو الآتي [٧] :-

- على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل (٩٨.٣ %) من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة نحو (١٧٧٥٢) منشأة صناعية بمقابل (١.٥) مملوكة للدولة و (٠.٢ %) ذات ملكية مشتركة ، فإن شركات القطاع العام في العراق تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق ، إذ أنها مسؤولة عن إنتاج (٩٠ %) من إجمالي الإنتاج الصناعي ، لأن الأولى صغيرة ومحددة الإمكانات .
- على الرغم من (٥٦ %) من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها بوصفها شركات تنتج منتجات متوسطة المكون التكنولوجي ، مقابل (٢٨ %) منخفضة المكون التكنولوجي ، و (١٦ %) معتمدة على المواد الخام ؛ إلا أن جميع المعامل الآن تتسم بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة .
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (٢.٤ %) خلال المدة ٢٠٠٨ – ٢٠١١ ، وانخفاض القيمة المضافة لتصل إلى قيمة سالبة في بعض الشركات ، وتقدر نسبة المعامل المتوقفة عن العمل نحو (٣٠ %) تقريبا من مجموع الشركات الصناعية العامة .
- التدهور الشديد في الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة العاطلة لدى الوحدات الإنتاجية والخدمية الصناعية في القطاعين العام والمختلط ، فنجد أن حوالي (٧٠ %) من الشركات العامة تعمل فقط بنسبة (٥٠ % - ٣٠ %) من طاقتها التصميمية ، وكذلك تدني نوعية المنتجات الصناعية .
- لا تلعب الصناعة دوراً كبيراً في تشغيل الأيدي العاملة في العراق إذ يقدر إجمالي قوة العمل العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها (عام ومختلط وخاص) نحو (٥٠٠) ألف عامل تقريباً كما أن (٤٠ %) من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد أجور العاملين ، ولا تتمتع شركات القطاعين الخاص والمختلط بمثل هذه المعونات ، فضلا عن إهمال التأثيرات البيئية السلبية للأنشطة الصناعية الناتجة عن الملوثات الصناعية ، ووجود هدر واضح في استخدامات الطاقة والمياه ، إضافة إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن تداخل بعض المعامل الصناعية للقطاع الخاص مع الأحياء السكنية .
- ضعف الأداء الاستثماري لشركات القطاع العام والخاص ، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء شركات جديدة فضلا عن ضعف علاقات الترابط داخل سلاسل القيمة المحلية نتيجة البيئة التشريعية المقيدة ، فما زالت علاقة القطاع الخاص مع مثيله الأجنبي لا تتجاوز اتفاقات بسيطة جداً لم تأخذ شكلاً علمياً منظماً وواضحاً ، كما لا توجد استثمارات أجنبية للقطاع الخاص ، فضلا عن عدم توفر ترابط شركات القطاع العام مع المستثمر الأجنبي .

٢ . تحليل مؤشرات تطور قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970–2011

مر قطاع الصناعات التحويلية بجملة من التغيرات منذ نشأته في العراق وحتى المرحلة الحالية ، وذلك تبعاً للظروف الصعبة والحروب التي حصلت في العراق ، وذلك تبعاً للظروف الصعبة والحروب التي حصلت في العراق ، . ولذلك فمن أجل تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، سيتم إستعراض التغيرات التي حصلت لبعض المؤشرات المثبتة قيمها في الملاحق ، والتي تعكس بوضوح مسيرة التنمية الصناعية في العراق منذ عام 1970 وحتى عام 2011 وتحليلها بإستعمال معدل النمو المركب ومعدل التغير ودرجة التطور والتغير المطلق .

أولاً :- تحليل تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة للمدة 1970 – 1980

في هذه المدة حدثت تغيرات كثيرة وكبيرة على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي في البلد ، فقد شهدت نضوج ثمار تأميم النفط العراقي وما رافق ذلك من تغيرات بنيوية في

[٧] وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٥ .

الإقتصاد العراقي ، و أصبحت إيرادات النفط الخام تعود إليه بالكامل وذلك ما ساعد في العمل على إعداد الخطط الإستثمارية لتنمية قطاعات الإقتصاد الوطني ولاسيما القطاع الصناعي ، وبرغم ذلك فإذا لاحظنا عدد المنشآت الصناعية في الجدول (1) نجد أنها متذبذبة بين الإرتفاع والإنخفاض خلال أعوام المدة لكنها تميل للتناقص في أغلب أعوام المدة ، فتناقص عدد المنشآت الصناعية في الصناعات التحويلية خلال هذه المدة يمكن أن يعزى إلى أسباب مختلفة منها ما يتعلق بتعطل بعض الوحدات الإنتاجية أو نقص قطع الغيار أو نقص المستلزمات الإنتاجية أو نقص الفنيين المهرة أو معوقات النقل أو تراجع الطلب على هذه السلعة أو تلك داخل أنشطة قطاع الصناعات التحويلية ، فضلا عن إن إعطاء الأولوية لبعض الفروع الصناعية دون غيرها لأسباب تتعلق بالتوسع في الصادرات والتعويض عن الإستيرادات أو سد إحتياجات الطلب المحلي ، ترتب عليه إغلاق بعض المنشآت الصناعية ، وهي نسبة لا يستهان بها من الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع ، فضلاً عن ضعف الإنتاجية بسبب التخلف التكنولوجي وبطء تنفيذ المشروعات بشكل عام ومن ثم تناقص المنشآت الصناعية خلال هذه المدة ، فقد بلغ معدل النمو المركب لعدد المنشآت الصناعية خلال المدة المحددة في الجدول المذكور نحو (1.8%) بإشارة موجبة ليدل على زيادة عدد المنشآت الصناعية ليبلغ (36025) منشأة في عام 1980 بعد أن كان يبلغ (29438) منشأة في عام 1970 ، أي بزيادة مقدارها (6587) منشأة صناعية .

وإذا إنتقلنا إلى مؤشر عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية للمدة 1970 - 1980 ، والذي يعد من أكثر القطاعات حاجة إلى الأيدي العاملة ولاسيما الماهرة منها ، بحيث إن له أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية الصناعية لاسيما إذا ما إقترن عمله بتقدم تقني يحاكي التطور الذي وصلت إليه الصناعة في وقتنا الحاضر ، فدراسة تطور هذا المؤشر توفر إمكانية معرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة ، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة المحددة في الجدول (5.02%) بإشارة موجبة بسبب زيادة عدد العاملين في عام 1980 ليبلغ (257.147) ألف عامل بعد أن كان يبلغ (149.071) ألف عامل في عام 1970 ، أي بزيادة مطلقة بلغت (108.076) ألف عامل . وإن سبب تلك الزيادة يمكن أن يعزى إلى خصوصية هذه المدة وطبيعة توجهاتها الإقتصادية ، بحيث ركزت الحكومة فيها على العمل من أجل تطوير الإقتصاد الوطني ، وبقدر تعلق الأمر بقطاع الصناعات التحويلية فقد أقبلت الحكومة أو صانعو القرارات الإقتصادية على عمليات تنموية واسعة في القطاع الصناعي عامة وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص ، تضمنت زيادة عدد العاملين في هذا القطاع من أجل النهوض بالواقع الصناعي للإقتصاد الوطني، وهذا ماترتب عليه إرتفاع عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية خلال المدة المحددة .

أما المؤشر الثالث فهو قيمة الإنتاج الصناعي والذي يمثل هدف العملية الإنتاجية وغايتها زيادته ومن ثم زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية والمساهمة في الناتج القومي ، ودراسة تطور الإنتاج في أي قطاع يعطي صورة واضحة عن مدى تطور هذا القطاع وتطور نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، فقيم الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية للمدة 1970-1980كانت متزايدة خلال المدة المحددة في الجدول (1)غير إنها إنخفضت في نهاية المدة أي العامين 1979،1980 ، فقد بلغ معدل النمو المركب (5.04%) وهو موجب الإشارة ومشيرا بوضوح إلى زيادة قيمة الإنتاج بمقدار (18.521577) مليون دينار ، بحيث إرتفعت قيمة الإنتاج الصناعي لتصل إلى (43.441789) مليون دينار بعد أن كانت تبلغ (25.441789) مليون دينار بالأسعار الثابتة .

أما بخصوص مؤشر قيمة مستلزمات الإنتاج فقد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال المدة المذكورة في الجدول (1) بمعدل نمو مركب بلغ (4.2%) ، فقد إزدادت قيمة مستلزمات الإنتاج في عام 1980 بمقدار (10.124208) مليون دينار ، لتصل قيمتها إلى (27.341147) مليون دينار بعد أن كانت تبلغ (17.217263) مليون دينار في عام 1970 . إن تطورات قيم مستلزمات الإنتاج سالفة الذكر يمكن أن تعزى إلى العمل الدائم خلال هذه المدة وحتى ما قبلها على رفع معدل نمو

القطاع الصناعي ، فهذه المدة شهدت -كما قلنا سابقا- تأميم النفط العراقي مما أدى إلى زيادة واردات البلد وبالتالي العمل على توزيعها على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية للبلد ، ولاسيما العمل على توفير متطلبات القطاعات الأساسية والتي يأتي القطاع الصناعي في مقدمتها ، لقدرته على قيادة القطاعات الإقتصادية الأخرى والنهوض بالواقع الإقتصادي وحتى الاجتماعي في البلد ، فعملت الدولة على توفير كافة مستلزمات تنمية الفروع الصناعية وتطويرها للعمل على إشباع الحاجة المحلية ، وتم توزيع التخصيصات الإستثمارية حسب الفروع الصناعية الرئيسية ، وقد تم إعفاء مستلزمات الإنتاج الصناعي المستوردة من الرسوم والضرائب الكمركية ، وتم وضع خطط الاستخدام الكفيلة بسد متطلبات المشاريع الصناعية الوطنية من الغاز الطبيعي مثلاً ، ومن جهة أخرى العمل على تطوير القطاع الزراعي وذلك لكونه من المصادر الأساسية لتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعي ، وإستغلال المنتجات الوسيطة المنتجة محليا كمستخدمات في الصناعة الوطنية .

المؤشر الآخر الذي سيتم تناوله هو القيمة المضافة ، والتي تعد من أهم مؤشرات أي قطاع سواءاً كان إقتصادياً أم إجتماعياً ، لكونها من أهم الوسائل المستخدمة لتأشير مدى فعالية القطاع الصناعي ومدى تطور فروعه وأقسامه ، وكفاءته في إستخدام مدخلاته من الموارد المتاحة ، كما إن القيمة المضافة تعطينا صورة واضحة عن مدى قدرة القطاع الصناعي على تطوير ذاته . وكما بينته قيم الإنتاج وقيم مستلزماته والتي جاءت مرتفعة نسبياً ، هذا ما يؤدي بشكل بديهي إلى إرتفاع القيمة المضافة لأنها ناتجة عن طرح قيم مستلزمات الإنتاج من قيم الإنتاج (أي = الإنتاج - مستلزمات الإنتاج) فتكون موجبة ، وذلك ما يترتب عليه معنوية العملية الإنتاجية وجدواها إقتصادياً ، أما إذا كان العكس فإن ذلك يؤشر سلبية العملية الإنتاجية وعدم معنويتها وجدواها إقتصادياً لأن القيمة المضافة في هذه الحالة ستكون سالبة ، وبملاحظة الجدول (1) نجد أن القيمة المضافة كانت متزايدة خلال المدة 1970-1980 ، إذ بلغ معدل النمو المركب ما قيمته (6.3%) ، فقد تضاعفت القيمة المضافة لتصل إلى (16.621895)مليون دينار في عام 1980 بعد أن كانت تبلغ (8.224526) مليون دينار في عام 1970 ، أي بمقدار (8.397368) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (102.1%) .

وأما المؤشر الآخر فهو قيمة الإجور للمدة 1970 - 1980 ، وهي تمثل الدخل الذي يأخذه العامل كتعويض عن الجهد والوقت الذين بذلهما في عمله ، أي إن الإجور تمثل عائدا لعنصر العمل الذي يعد العنصر الإنتاجي الضروري لأي عملية إنتاجية وبكافة مراحلها مهما كانت درجة تقنيتها وتطورها ، حيث يلاحظ المتتبع لتطور قيمة الإجور في الجدول (1) أنها لم تشهد تطوراً كبيرا خلال تلك الأعوام . فقد كانت التغيرات طفيفة ومحدودة سواء أكانت بالإرتفاع أو الانخفاض ، ولم تنمو قيم الأجور إلا بمعدلات نمو مركبة منخفضة ، فقد بلغ معدل النمو المركب العام للأجور بالأسعار الثابتة خلال المدة 1970-1980 نحو (3.7%) وهو بإشارة موجبة ، فقد نمت تلك القيمة لتصل إلى (6.583067) مليون دينار في عام 1980 بعد أن كانت تبلغ (4.373789) مليون دينار عام 1970 ، أي بزيادة مطلقة بلغت (2.209277) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (50.5%) .

المؤشر الآخر المهم في تطور الصناعات التحويلية في العراق هو تكوين رأس المال الثابت ، والذي يشير إلى عملية تحويل الإدخارات الوطنية إلى استثمارات صناعية جديدة ، متجسدة في مشاريع جديدة وتوسيع القائمة منها وتحديثها (بإستخدام الإندثارات المتراكمة أو الإستثمار الإحلالي) علاوة على الإستثمار الصافي المدخر من الدخل القومي ، إذ إن حجم تكوين رأس المال ومعدلاته ترتبط بحجم النمو الاقتصادي ومعدلاته عموما والصناعي خصوصا ، فكلما زاد تكوين رأس المال سواء كان ثابتاً أو متداولا (مع إعطاء الأولوية للثابت) كلما زاد حجم الإنتاج الصناعي ومعدل نموه ، مما ينعكس ايجابيا على مسيرة التنمية الصناعية خاصة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام ، ومن متابعة الجدول (١) يلاحظ أن معدل تكوين رأس الثابت شهد تغيرات كبيرة ومتباينة خلال المدة 1970-1980 ، فقد بلغ معدل النمو المركب

التكوين رأس المال الثابت للمدة 1970-1980 نحو (9.02%) ، إذ إرتفعت قيمة تراكم رأس المال الثابت في قطاع الصناعات التحويلية خلال المدة المذكورة لتصل إلى (11.680798)مليون دينار في عام 1980 بعد أن كانت تبلغ (4.473684)مليون دينار في عام 1970 ، أي بزيادة بلغت (7.207113) مليون دينار .

يعد مؤشر مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما ، فهو يحتل موقعا متميزا في قياس تطور هذا القطاع ونمو أهميته في الناتج القومي ، خاصة وان الهدف المحوري للدولة هو تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الذي يؤثر على المستوى المعيشي ورفاهية المجتمع ، وقد إختلفت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من مدة لأخرى وذلك بسبب التغيرات التي مر بها هذا القطاع ، فضلا عن التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلد ، والتي أثرت بشكل أو بآخر على القطاع وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يلاحظ من الجدول (١) أن تلك القيمة عموما كانت متناقصة وهذا ما أشارت إليه معدلات النمو المركب سالبة الإشارة ، فقد بلغ معدل النمو المركب العام (5.1%) ، إذ تراجعت المساهمة خلال المدة 1970-1980بمقدار (8.978013) مليون دينار، فقد كانت تبلغ(20.156534) مليون دينار في عام 1970 ، ثم تراجعت تلك القيمة لتبلغ (11.178520) مليون دينار في عام 1980 .

المؤشر الأخير من مؤشرات تطور قطاع الصناعات التحويلية في العراق هو الإنتاجية والتي هي أداة مهمة في التحليل الاقتصادي من خلال استخدامها في تقييم الأداء أو دراسة تطور القطاع على مستوى الاقتصاد القومي أو على مستوى فروعه من خلال المقارنة بين المدد الزمنية أو من خلال المقارنة بين الوحدات الإنتاجية ، أو بوصفه معيارا لكفاءة استخدام الموارد من خلال العلاقة بين الإنتاج أو القيمة المضافة من ناحية والمستخدم من أحد عناصر الإنتاج (المواد الأولية ، العمل ، رأس المال) أو جميعها من ناحية أخرى ، والإنتاجية أنواع بحسب العلاقة بين الإنتاج وأي عامل إنتاجي آخر، فإنتاجية العمل هي العلاقة بين قيمة الإنتاج ومقدار العمل المبذول في تحقيق تلك القيمة ، وهي من المؤشرات المهمة وتعكس مدى كفاءة استخدام العمل في تحقيق أقصى قدر من الإنتاج بأقل قدر من العمل . أما إنتاجية مستلزمات الإنتاج فهي القيمة المضافة التي حققتها الوحدة الواحدة من مستلزمات الإنتاج، أي إنها تمثل كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية الصناعية ، وأما إنتاجية الأجور فهي نسبة مساهمة ما يدفع من أجور كتعويض للعاملين في الإنتاج خلال العملية الإنتاجية، وأخيرا إنتاجية تكوين رأس المال الثابت والتي تعد من المؤشرات الحيوية في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية خاصة ، إذ تؤشر كفاءة مساهمة رأس المال الثابت في القطاع الصناعي .

وبملاحظة الجدول (١) نجد أن قيم الإنتاجية جميعها مرتفعة خلال المدة المذكورة في الجدول فيما عدا إنتاجية تكوين رأس المال الثابت والتي كان معدل النمو المركب لها سالب الإشارة وبلغ (3.6%) إذ اِنخفضت قيمة إنتاجية رأس المال الثابت بمقدار (1.923258) دينار، أما إنتاجية العمل فقد كان معدل النمو المركب العام لها منخفضا وبلغ (0.01%) ، فقد اِزدادت قيمة إنتاجية العمل بمقدار (0.296) دينار/عامل ، وبخصوص إنتاجية مستلزمات الإنتاج فقد كان معدل النمو المركب لها أعلى قليلا من معدل النمو المركب لإنتاجية العمل وبلغ (0.76%) إذ اِرتفعت قيمة إنتاجية المستلزمات قليلا
بمقدار (0.130) دينار ، وأخيرا إنتاجية الأجور والتي كانت أعلى من قيم الإنتاجية المذكورة فبلغ معدل النمو المركب لها (1.2%) ، فقد اِزدادت قيمة إنتاجية الأجور بمقدار (0.861) دينار.

ثانيا :- تحليل مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة في العراق للمدة -1990 1981

المؤشر الأول الذي ستتم دراسته هو عدد المنشآت الصناعية ، ومنملاحظة الجدول (٢) نجد أنه كان متزايدا تارة ومتناقصا تارة أخرى ، وقد بلغ معدل النمو المركب لعدد المنشآت الصناعية خلال المدة المحددة في الجدول المذكور (4.2%) ، إذ إرتفع عدد المنشآت الصناعية بمقدار

(16090) منشأة ، ليبلغ عدد المنشآت الصناعية في عام 1990 نحو (47552) منشأة بعد أن كان يبلغ (31462) منشأة في عام 1981 ، وقد بلغ معدل تغير عدد المنشآت خلال هذه المدة (51.1%) ، وبدرجة تطور بلغت (151%) .

وأما عدد العاملين فلم يختلف كثيرا عن مؤشر عدد المنشآت ، إذ إنه شهد إرتفاعا وانخفاضا بالتناوب خلال المدة المحددة ، إذ كان معدل النمو المركب لعدد العاملين منخفضا وبلغ (1.1%) ، إذ لم يرتفع عدد العاملين كثيرا خلال هذه المدة وبلغت الزيادة في عدد العاملين (30.195) ألف عامل ، فقد بلغ عدد العاملين في عام 1990 نحو (271.595) ألف عامل بعد أن كانت تبلغ (241.400) ألف عامل في عام 1981 ، وقد بلغ معدل التغير لعدد العاملين خلال هذه المدة (12.5%) ، أما درجة التطور فقد بلغت (112%) . والجدول (٢) يبين تطور عدد العاملين خلال المدة 1981-1990 .

وإذا إنتقلنا لمؤشر الإنتاج الصناعي ولاحظنا الجدول (2) فقد كانت قيمه متناقصة وهذا ما أكدته الإشارة السالبة لكلٍ من معدلي التغير والنمو المركب والتغير المطلق في الجدول المذكور ، إذ تراجعت قيمة الإنتاج الصناعي في عام 1990 لتبلغ (29.846339) مليون دينار بعد أن كانت تبلغ (43.963366)في عام 1981، أي إنها تراجعت بمقدار (4.690371) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (13.5%) وبدرجة تطور منخفضة بلغت (86.4%) ، وقد بلغ معدل النمو المركب (1.4%) .

ولم يكن مؤشر مستلزمات الإنتاج بمنأى عن الانخفاض ، وكما هو حال قيم الإنتاج فقد تناقصت قيم مستلزمات الإنتاج خلال المدة 1981-1990 بمعدل نمو مركب سالب الإشارة يبلغ (2.8%) ، إذ تراجعت قيمة مستلزمات الإنتاج خلال هذه المدة بمقدار (5.408719) مليون دينار ، ففي عام 1990 بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (16.418895) مليون دينار ، بعد أن كانت تبلغ(21.827615) مليون دينار في عام 1981 ، وذلك بمعدل تغير بلغ (24.7%) ، أما درجة التطور لقيم مستلزمات الإنتاج للمدة 1981-1990 فقد بلغت (75.3%) .

أما مؤشر القيمة المضافة فقد كان معدل النمو المركب له موجبا ولكنه منخفضا وبلغ (0.5%)، إذ إنه وعلى خلاف قيم الإنتاج ومستلزماته قد إرتفعت القيمة المضافة خلال المدة 1981-1990 بمقدار (0.718348) مليون دينار ، أي إن القيمة المضافة قد إزدادت لتصل إلى (13.427444) مليون دينار في عام 1990 بعد أن كانت تبلغ (12.709096)مليون دينار في عام 1981 ، بمعدل تغير بلغ (5.6%) وبدرجة تطور (105%) ، كما بينها الجدول (2) .

وبخصوص مؤشر قيم الإجور خلال المدة 1981-1990 فمن ملاحظة الجدول (٢) نجد أنه بدأ المدة مرتفعا إذ بلغت قيمته في عام 1981 نحو (6.122096) مليون دينار ، ثم أخذ بالتناقص حتى بلغت قيمته (3.296501) مليون دينار في عام 1990 ، أي أنه إنخفض بمقدار (2.825594) مليون دينار بمعدل تغير نحو الانخفاض بلغ (46.1%) ، وبدرجة تطور منخفضة بلغت (53.8%) ، أما معدل النمو المركب لقيم الإجور خلال هذه المدة فقد بلغ (6%) وإشارته سالبة لتدل على ذلك الإنخفاض في قيم الإجور خلال المدة المحددة في الجدول المذكور .

وإذا لاحظنا قيم تكوين رأس المال الثابت في الجدول (2) نجد أنها متذبذبة بين الزيادة والتناقص ولكن يمكن وصفها بأنها متناقصة ، وقد كانت أقل قيمة إنخفضت إليها قيم تكوين رأس المال الثابت في عامي 1988,1987 ، تبلغ (1.854368) و(1.483000) للعامين المذكورين على التوالي ، وقد كان معدلي النمو المركب والتغير لها سالبي الإشارة وبلغا (7%) (51.6%) على التوالي ، إذ إنخفضت قيمة تكوين رأس المال الثابت خلال المدة المذكورة بمقدار (6.718672) مليون دينار لتبلغ (6.290942) مليون دينار في عام 1990 بعد أن كانت تبلغ (13.009615) مليون دينار في عام 1981 ، أما درجة التطور فقد كانت منخفضة وبلغت (48.3%) .

وكانت قيم مؤشر مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متزايدة في أول المدة حتى عام 1986 ، بعدها أخذت بالتناقص لترتفع من جديد لأعلى قيمة لها خلال المدة

المحددة في الجدول (٢) والتي بلغت (27.395729) مليون دينار في عام 1989 ، ثم إنخفضت قيمة المساهمة كثيرا في نهاية المدة (عام 1990) لتصل إلى (8.602773) مليون دينار ، وقد كان معدل النمو المركب لها سالب الإشارة وبلغ (5.9%) ، إذ إنخفضت قيمة المساهمة في GDP في عام 1990 لتصل إلى ماوصلت إليه من القيمة المنخفضة المذكورة أعلاه بعد أن كانت تبلغ (11.178520) مليون دينار في عام 1981 ، أي إنها تراجعت بمقدار (7.224536) مليون دينار ، وبمعدل تغير بلغ (45.6%) ، أما درجة التطور فقد بلغت (54.3%) .

والمؤشر الأخير خلال هذه المدة هو قيم الإنتاجية ، فمن ملاحظة الجدول (٢) نجد أن جميع قيم الإنتاجية كانت متزايدة بإستثناء إنتاجية العمل فقد كانت متناقصة بحيث كان معدل النمو المركب لها سالبا وبلغ (2.6%) ، فقد تراجعت قيمة إنتاجية العمل بمقدار (33.175580) دينار/عامل ، وبلغ معدل التغير لإنتاجية العمل نحو (23.1%) ، أما إنتاجية مستلزمات الإنتاج فقد كان معدل النمو المركب لها منخفضا ولكنه موجب الإشارة وبلغ (1.3%) ، إذ إزدادت قيمة إنتاجية العمل قليلا خلال هذه المدة بمقدار (0.235555) دينار/عامل ، وذلك بمعدل تغير بلغ (14.8%) . وبخصوص معدل النمو المركب لإنتاجية الأجور كان أعلى من مثيله لإنتاجية المستلزمات وبلغ (4.8%) وبإشارة موجبة ليدل على حصول زيادة في إنتاجية الأجور خلال المدة المذكورة مقدارها (3.412623) مليون دينار ، بمعدل تغير موجب بلغ (60.4%) ، وأخيرا كان معدل النمو المركب لإنتاجية تكوين رأس المال الثابت أعلى من معدلات النمو المركب لقيم الإنتاجية المذكورة جميعا وبلغ (5.9%) ، بحيث إزدادت قيمة إنتاجية تكوين رأس المال الثابت بمقدار (2.089628)مليون دينار ، بمعدل تغير بلغ (78.7%) .

ومما يمكن ملاحظته من تحليل المؤشرات السابقة ، يمكن القول إن أغلب تلك المؤشرات كانت متناقصة ، وهذا ما أشارت إليه معدلات النمو المركب والتغير ودرجة التطور المدرجة في الجدول (٢) ، وذلك التناقص في قيمة المؤشرات خلال هذه المدة يمكن أن يعزى إلى ظروف الحرب

والعقوبات الإقتصادية وإنعكاس ذلك على مجمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال هذه المدة .

ثالثا :ـ تحليل مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة في العراق للمدة – 2002 1991

أما بخصوص لتحليل مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية خلال المدة 1991 - 2002 ، فمن ملاحظة جدول (٣) نلاحظ أن عدد المنشآت خلال هذه المدة كان متناقصا ، بحيث بلغ معدل النمو المركب له خلال هذه المدة (29.7%) بإشارة سالبة ، إذ أنخفض عدد المنشآت الصناعية بمقدار (40695) منشأة ليبلغ (498) منشأة في عام 2002 بعد أن كان يبلغ (41193) منشأة في عام 1991 ، أي بمعدل تغير بلغ (98.7%) ودرجة تطور بلغت (1.2%) .

أما عدد العاملين فقد بلغ معدل النمو المركب له (3.9%) وهو سالب الإشارة ليشير إلى تناقص عدد العاملين بمقدار (2.933402) ألف عامل بمعدل تغير نحو الإنخفاض بلغ (36.7%) ، إذ تراجع عدد العاملين ليبلغ (80.637) ألف عامل في عام 2002 بعد أن كان يبلغ (139.929) ألف عامل في عام 1991 ، أما درجة التطور فقد كانت منخفضة وبلغت (60.2%).

وإذا إنتقلنا إلى مؤشر قيم الإنتاج الصناعي في الجدول (٣) نجد أنها متناقصة وبلغت أعلى قيمة وصل إليها الإنتاج الصناعي في عامي 2000,2001 ، فقد بلغتا نحو (11.589703) (11.928162) مليون دينار للعامين المذكورين على التوالي ، وقد بلغ معدل النمو المركب لقيمة الإنتاج الصناعي خلال المدة المحددة في الجدول المذكور (3.9%) بإشارة سالبة ، إذ إنخفضت قيمة الإنتاج لتبلغ (4.439879) مليون دينار عام 2002 ، بعد أن كانت تبلغ (7.373282) مليون دينار في عام 1991 بمعدل تغير بلغ (39.7%) وبدرجة تطور بلغت (60.2%) .

أما قيم مؤشر مستلزمات الإنتاج فلم تختلف عن سابقتها قيم الإنتاج الصناعي فقد كانت متناقصة كذلك وبلغ معدل النمو المركب لها خلال المدة 1991-2002 نحو (4.5%) وبمعدل تغير نحو الإنخفاض بلغ (43.8%) ، إذ إنخفضت قيم مستلزمات الإنتاج بمقدار (1.774048) مليون دينار ، إذ بلغت (2.273827) مليون دينار في عام 2002 بعد أن كان يبلغ (4.047876) مليون دينار في عام 1991، وبلغت درجة تطورها (56.1%) .

ومن ملاحظة الجدول (3) نجد أن مؤشر القيمة المضافة متناقصا كذلك وبلغ معدل النمو المركب له (3.3%) ، إذ انخفضت القيم المضافة خلال هذه المدة بمقدار (1.159354) مليون دينار لتبلغ (2.166051) مليون دينار في عام 2002 بعد أن كانت تبلغ (3.325405) مليون دينار في عام 1991 ، وذلك بمعدل تغير بلغ (34.8%) وبدرجة تطور بلغت (65.1%) .

وبخصوص مؤشر قيم الأجور فلم يختلف حاله عن المؤشرات التي تم ذكرها ، إذ تراجعت قيمة الإجور خلال المدة المحددة في الجدول (٣) لتبلغ (0.843386) مليون دينار في عام 2002 بعدد أن كانت تبلغ (1.077715) مليون دينار في عام 1991 ، أي بإنخفاض مقداره (0.234329) مليون دينار ، وبمعدلي تغير ونمو مركب يبلغان (21.7%) ، (1.9%) على التوالي ، وبدرجة تطور بلغت (78.2%) .

أما مؤشر قيم تكوين رأس المال الثابت فلم تكن متناقصة خلال هذه المدة ، إذ بلغ معدل النمو المركب (4.3%) بإشارة موجبة ليدل على زيادة قيمة تكوين رأس المال الثابت بمقدار (1.073046)مليون دينار ، إذ إرتفعت قيمة التكوين لتصل إلى (2.610175) مليون دينار في عام 2002 بعد أن كانت تبلغ (1.537129) مليون دينار علم 1991، أي بمعدل تغير (69.8%) وبدرجة تطور (169%) .

وبالإنتقال إلى مؤشر قيم المساهمة في GDP وملاحظة الجدول (٣) ، فقد كانت متناقصة وكان معدل النمو المركب له سالب الإشارة ، فقد تراجعت قيمة المساهمة خلال المدة المحددة في الجدول المذكور لتبلغ (1.480060)مليون دينار في نهايتها ، بعد ان كانت تبلغ (8.022592) مليون دينار في عام 1991 (في بداية المدة) ، أي إنها إنخفضت بمقدار (6.542532)مليون دينار بمعدل تغير بلغ (81.4%) ، وقد بلغ معدل النمو المركب لقيم المساهمة في GDP (12.6%) ، أما درجة تطور تلك المساهمة فقد كانت منخفضة جدا وبلغت (18.4%) .

أما المؤشر الأخير خلال هذه المدة فهو قيم الإنتاجية ، فقد بلغ معدل النمو المركب لإنتاجية العمل (0.4%) ، حيث إزدادت قيم إنتاجية العمل بمقدار (2.367060) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (4.4%) . أما إنتاجية المستلزمات فقد بلغ معدل النمو المركب لها (0.5%) بإشارة موجبة ليدل على زيادة قيمة تلك الإنتاجية بمقدار (0.131082) مليون دينار ، أما إنتاجية تكوين رأس المال الثابت وإنتاجية الأجور فقد كانت معدلات النمو المركبة لهما سالبة وبلغت (7.9%)و(2.07%) لهما على التوالي ، إذ إنخفضت قيمة إنتاجية تكوين رأس المال الثابت وإنتاجية المستلزمات بمقدار (3.095798) و(1.577233) مليون دينار لهما على التوالي .

لقد كانت قيم مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية متناقصة خلال هذه المدة ودلت بوضوح على التأثر بظروف العراق السياسية وما عكسته على مجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية . حيث أن سياسة التوجه للحرب وما يترتب عليها من أمور اقتصادية عملت بشدة على صياغة التغيرات في مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية ، فبدأ عدد المنشآت بالتناقص نتيجة لإغلاق أغلبها لتوفير مستلزمات الإنتاج في منشآت التصنيع العسكري وتدمير البعض الآخر على أثر الحرب ومخلفاتها ، كما تناقص عدد العاملين بسبب التوجه نحو ساحات القتال ، أما قيم الإنتاج ومستلزماته فقد تناقصت مما جعل القيم المضافة والمساهمة في GDP متناقصة أيضا ، وكذلك الحال بالنسبة لسائر مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية وهذا ما أكدته قيم التغير ومعدلات النمو المركب ومعدلات التغير ودرجات التطور في الجدول (٣) .

رابعا : تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة في العراق للمدة – 2011 2003

شهدت هذه المدة تغيرات كثيرة على المستوى الإقتصادي والسياسي وحتى الإجتماعي ، فقد تبلورت تلك التغيرات بتحولات هيكلية في كافة قطاعات الإقتصاد الوطني ، وكان للقطاع الصناعي عامة والصناعات التحويلية بشكل خاص نصيبا وافرا منها ، فقد تغيرت مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية خلال المدة المذكورة ولكن أن توصف بكونها متزايدة خلال هذه المدة كما في الجدول(4)، وبلغ معدل النمو المركب لعدد المنشآت الصناعية (11.08%) إذ إرتفع عدد المنشآت الصناعية ليصل إلى (48001) منشأة في عام 2011 بعد أن كان يبلغ (18459) منشأة في عام 2003 ، أي بزيادة مقدارها (29452) منشأة ، وبمعدل تغير بلغ (160%) ، أما درجة التطور لعدد المنشآت فقد بلغت (260%) .

وإذا لاحظنا الجدول (4) نجد أن معدل النمو المركب لعدد العاملين قد بلغ (8.3%) بإشارة موجبة إذ ازداد عدد العاملين خلال هذه المدة بمقدار (173.358) ألف عامل ، فقد ارتفع عدد العاملين في عام 2011 ليصل إلى (333.729) ألف عامل بعد أن كان يبلغ (160.371) ألف عامل فقط في عام 2003 ، وبلغ معدل تغير عدد العمال خلال هذه المدة (180%) ، أما درجة التطور لعدد العاملين فقد بلغت (280%) .

وبخصوص مؤشر قيمة الإنتاج فقد بلغ معدل النمو المركب له (10.3%) وهو معدل نمو مرتفع دل بوضوح على حصول زيادة في قيمة الإنتاج بمقدار (7.072355) مليون دينار ، إذ بلغت قيمة الإنتاج (11.978412) مليون دينار في عام 2011 بعد أن كانت تبلغ (4.906056) مليون دينار في عام 2002 ، إي أنها تغيرت بمعدل (144.1%) ، أما درجة التطور لقيمة الإنتاج فقد بلغت (244%) كما نلاحظ في الجدول (٤).

وقد إزدادت القيم المضافة أيضا خلال هذه المدة ويمكن ان نلاحظ ذلك في الجدول (4) من خلال معدل النمو المركب الذي بلغ (13.5%) ، إذ إزدادت القيم المضافة خلال هذه المدة لتصل إلى (6.460039) مليون دينار في عام 2011 بعد أن كانت تبلغ (2.035597) مليون دينار في عام 2002 ، أي أنها ازدادت بمقدار (4.424442) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (217.3%) وبدرجة تطور مرتفعة بلغت (317%) .

أما مؤشر قيم الأجور فقد إزداد خلال هذه المدة بمقدار (0.427459) مليون دينار ، إذ ازدادت قيم الإجور في نهاية المدة (عام 2011) لتبلغ (1.665952) مليون دينار بعد أن كانت تبلغ (1.238492) مليون دينار في أول المدة المحددة في الجدول (4) ، حيث بلغ معدل النمو المركب لقيم الإجور (3.3%) ، إذ تغيرت قيمة الإجور بمعدل (34.5%) وبدرجة تطور (134%) .

وبخصوص قيم تكوين رأس المال الثابت فقد كانت متناقصة وبلغ معدل النمو المركب (9.3%) بإشارة سالبة ليدل على إنخفاض قيمة التكوين بمقدار (0.631697) مليون دينار ، إذ بلغت قيمة التكوين في عام 2011 نحو (0.436143) مليون دينار بعد أن كانت تبلغ (1.067841) مليون دينار ، أي بمعدل تغير بلغ (59.1%) وبدرجة تطور (40.8%) .

أما قيم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت متزايدة وبلغ معدل النمو المركب له (5.9%)، بحيث إزدادت مساهمة القطاع في GDP لتصل إلى (5.066943) مليون دينار في عام 2011 بعد أن كانت تبلغ (3.006431) مليون دينارفي عام 2002 ، إي انها ازدادت بمقدار (2.060512) مليون دينار بمعدل تغير (68.5%) وبدرجة تطور تبلغ (168%) ، كما في الجدول (4) .

وأخيرا مؤشر الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية ، فإذا لاحظنا تطور قيمه في الجدول (٤) نجد عموما أنها كانت متزايدة ، فقد بلغ معدل النمو المركب لإنتاجية العمل (1.7%) ، فقد إزدادت قيمة إنتاجية العمل بمقدار (5.300715) دينار/عامل وبمعدل تغير بلغ (17.3%) ، أما إنتاجية المستلزمات فقد بلغ معدل النمو المركب لها (2.6%) وإزدادت بمقدار (0.416488)

مليون بمعدل تغير (17%) خلال المدة المحددة في الجدول المذكور ، أما إنتاجية الإجور فقد كان معدل النمو المركب لها أعلى من معدلي النمو المركب لقيم الإنتاجية المذكورة وبلغ (6.7%) ، إذ ازدادت قيمة إنتاجية الإجور بمقدار (3.228816) مليون وبمعدل تغير بلغ (81.5%) ، وأخيرا كان معدل النمو المركب لإنتاجية تكوين رأس المال الثابت أعلى من معدلات النمو المركب المذكورة جميعا وفي الواقع هو أعلى معدل نمو مركب يصل إليه مؤشر خلال المدة 1970-2011 وقد بلغ (21.7%) ، ليدل على إرتفاع إنتاجية رأس المال الثابت بمقدار (22.870039) مليون وبمعدل تغير يصل إلى (497.7%) .

إن النتائج التي تم التوصل إليها في الفقرات السابقة دلت بوضوح على تأثر مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بمجمل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي مر بها البلد ، وذلك ما ترتب عليه تناقص أغلب تلك المؤشرات وإنخفاض مساهمتها في تطور القطاع الصناعي ذاته من جانب وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جانب آخر .

ثالثا :- الإستشراف المستقبلي لتطور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في عملية التنمية الإقتصادية في العراق

لعل أهم ما يميز الإقتصاد العراقي هو خضوعه لأزمات كبيرة ومتعددة كان لها الأثر البالغ الأهمية في جعله ينفرد بخصائص معينة تميزه عن غيره من الإقتصادات النامية ، فضلا عن كونه إقتصاداً أحادي الجانب يعتمد على عنصر وحيد في سد متطلباته من الموارد المالية ، وهذا العنصر كما نعلم هو النفط ، إذ أن أسواق النفط تتصل بالأسواق العالمية وبالتالي فهي تتغير بإستمرار وهي دائمة التعرض للأزمات الإقتصادية ،وعليه لا يمكن تطبيق أي تجربة صناعية قامت في دولة ما بشكل كامل في هذا الإقتصاد ، أي انه لا يمكن لإقتصادنا الإستفادة من الوصفات الصناعية الجاهزة التي تمت في دول أخرى وتطبيقها 100% على الإقتصاد العراقي، على الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة مع دول أخرى كظروف الإحتلال والحرب وغيرها ، ولكن يمكن الإستفادة من تلك التجارب في صياغة تجربة صناعية خاصة بالإقتصاد العراقي تتماشى مع ظروف العراق وإمكاناته المتوافرة على أرض الواقع ، تستند على قواعد إقتصادية رصينة تأخذ بالحسبان كافة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة ، والتي من أهمها السياسات الإقتصادية التي توجه الدولة نحو إقتصاد السوق وحرية السياسة السعرية والخصخصة وحرية التجارة وإنظمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من العوامل ذات التأثير المباشر على الصناعة العراقية ، بما يضمن تحقيق التغيير الهيكلي في الإقتصاد العراقي وتوجيهه نحو التطور .

- **صياغة الإستراتيجية**

أهم ما يميز سياسة التصنيع في العراق هو إتباع إستراتيجية إحلال الواردات وهذا هو حال أغلب بلدان الشرق الأوسط ولاسيما البلدان النفطية ، والتي يكون فيها التصنيع موجها نحو توفير الصناعات الإستهلاكية اللازمة لسد الحاجة المحلية وتقليل الواردات ، وكان من سلبيات إتباع هذه الإستراتيجية إن معظم صناعاتها تعاني من تدني كفاءتها وارتفاع كلفها ، فضلا عن أنها أدت إلى التوسع الأفقي في الصناعات الإستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية وغيرها من الصعوبات التي كانت تواجه التنمية الصناعية بإتباع هذه الإستراتيجية ، والإسترتيجية الثانية هي إستراتيجية التصنيع للتصدير ، والتي تتلخص بتوجيه التصنيع نحو الأسواق الخارجية بالإستفادة من الموارد المتوفرة والميزة النسبية التي تتوفر للصناعات التي

يكون لدى الإقتصاد القومي المقومات المادية لقيامها ، وبذلك يمكن للإقتصاد القومي الجمع بين هاتين الإستراتيجيتين لبناء إستراتيجية صناعية موحدة تأخذ الجوانب الإيجابية في كلا الإستراتيجيتين وتحاول أن تصحح أو تتلافى الجوانب السلبية منهما ، بحيث تكون موجهة للداخل في توفير الصناعات المعوضة للإستيرادات والملبية للحاجة المحلية منها ، وموجهة للخارج في بناء صناعات رائدة تأخذ بالحسبان إيجاد موقع تنافسي للصناعات التحويلية المحلية في المحيط الإقليمي والدولي وتحاول إصلاح الهياكل الصناعية في القطاع الصناعي ككل والصناعات التحويلية بشكل خاص ، شريطة أن تتم عملية دمج الإستراتيجيتين وفق مسار مرحلي او تدريجي ، أي لابد ان يكون هناك فاصل زمني للإنتقال نحو مرحلة الدمج وعلى النحو الآتي :-

المرحلة الأولى :- تبني إستراتيجية إحلال الواردات وعلى نحو يغطي متطلبات الإقتصاد المحلي، ويستهدف تلبية متطلبات البنية الأساسية التي تعد المرتكز الأساسي للإنطلاق نحو المرحلة الثانية التي تستهدف الإنتقال إلى الإستراتيجية الثانية ، ومدة هذه المرحلة خمسة أعوام .

المرحلة الثانية :- الإنتقال إلى تبني إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، على أن يتم هذا الإجراء متزامنا مع الإبقاء على الإستراتيجية الأولى ، ومدة هذه المرحلة خمسة أعوام .

المرحلة الثالثة :- هي المرحلة التي يمكن بلوغها إن إستطاعت عملية الدمج بين الإستراتيجيتين في المرحلتين السابقتين أن تؤتي ثمارها ، الأمر الذي يجعل الإقتصاد أكثر قدرة على تلبية إحتياجاته الذاتية من جانب ، وتحقيق القوة التنافسية على المستوى العربي على الأقل من جانب آخر ، بحيث يتم تبني الإستراتيجية الثانية بشكل كامل ، ومدة هذه المرحلة من ثلاث إلى اربع سنوات .

- **أهداف الإستراتيجية**

إن أهداف الإستراتيجية هي جزء لا يتجزأ عن أهداف الدراسة ككل ولكنها موجهة نحو المستقبل ، فمن أهم أهداف هذه الإستراتيجية الآتي :-

١. بناء قطاع صناعي تقوده صناعات تحويلية متطورة توفر التنوع الإنتاجي المطلوب لتلبية الإحتياج المحلي وقادرة على التنافس إقليميا ودوليا . ومحاولة رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . فضلا عن تطوير وتعزيز الصناعات المحلية التي تعتمد على المصادر المحلية في توفير مقومات بقائها واستمرارها .
٢. زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الصناعي عبر فسح المجال أمامه للدخول لهذا النشاط من خلال توفير التسهيلات القانونية والفرص الإستثمارية ، والعمل على تحقيق الترابط مع القطاع العام . فضلا عن تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق توفير المناخ الإستثماري الملائم لذلك ، كتوفير النظام المصرفي والأطر القانونية المناسبة والإستقرار الأمني وغير ذلك .
٣. السعي لإيجاد حلول فاعلة لحل مشكلة الأيدي العاملة الفائضة والتي تمتاز بإنخفاض إنتاجيتها ولسنوات طويلة في القطاع الصناعي ككل والصناعات التحويلية خاصة .
٤. العمل على توفير مستلزمات الإنتاج للصناعات الإستراتيجية سواء كان ذلك من المصادر الداخلية أو الخارجية . وإعادة هيكلة وتأهيل الشركات أو الصناعات المتوقفة عن العمل أو

المتلكئة فيه ، وتقديم الدعم للفروع الصناعية التي تمتلك قدرة كبيرة على النمو سريعا وتمتاز بالعوائد العالية وتنتج سلعا سهلة التصريف محليا .

٥. السعي لإنشاء التجمعات والمدن الصناعية في المحافظات التي تتوفر فيها مقومات قيام مثل هذه التجمعات والمدن .

٦. العمل على إستقدام وإدخال الوسائل التكنولوجيا الحديثة التي تلاءم إمكانات البلد في المجال الصناعي . والعمل على إدخال عامل الجودة في السلع والمنتجات المصنعة ، فضلا عن تهيئة الأسواق المحلية – والتي تمتاز بسعتها وقابليتها على إستيعاب المنتجات والسلع المصنعة محليا – كما يجب العمل على إيجاد الأسواق اللازمة لتصريف السلع المحلية المصنعة في الأسواق المجاورة والدولية .

٧. توجيه الإهتمام نحو القطاعات الإقتصادية الأخرى ولاسيما ذات التأثير المباشر على الصناعات التحويلية ، وذلك يشمل القطاع الإستخراجي والزراعي والتجاري والتي ترتبط بروابط أمامية وخلفية مباشرة مع قطاع الصناعات التحويلية .

- **الإجراءات الإقتصادية – الإجتماعية المقترحة لعملية تنفيذ الإستراتيجية**

١. إختيار النظام الإقتصادي .
٢. تنمية الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الصناعي والقطاعات المتصلة به .
٣. تطوير الجانب الإستثماري .
٤. إصلاح الجانب التجاري .
٥. تحقيق التناسق بين الجانبين النقدي والمالي فيما يخص مساندة القطاع الصناعي .
٦. تفعيل الجانب القانوني والرقابي .
٧. الإهتمام بالجانب الإداري والأمني .
٨. التركيز على الجانب لفني والتكنولوجي .

الإستنتاجات :-

١. أن هذا القطاع وعلى الرغم من توفر الإمكانات والموارد وكذلك قدرته الكبيرة على التطور والتوسع عموديا وأفقيا ، فإنه يعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي سببتها ظروف الحرب والعقوبات الإقتصادية المتعاقبة والسياسات الإنتاجية السيئة وتقادم الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ، فضلا عن الإدارة السيئة ونقص التمويل والتخصيصات المالية .

٢. تذبذب قيم المؤشرات الرئيسة بين الإرتفاع والإنخفاض ولكنها شهدت تراجعا ملحوظا خلال مدة الثمانينات وبداية التسعينات في الصناعات التحويلية بسبب الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من الإستنتاجات وغيرها .

٣. إنخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي بسبب الظروف التي مر ذكرها ، مما أدى إلى جعل الصناعة العراقية مهملة وغير فاعلة في الإقتصاد العراقي ، فضلا عن كونها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية ، وذلك كله بسبب نقص التمويل والتخصيصات الإستثمارية وتوجيه الإهتمام نحو قطاع واحد وإهمال بقية القطاعات ، بحيث تركز توجيه الإهتمام نحو القطاع النفطي والصناعات الإستخراجية وحرمت القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الصناعي والصناعات التحويلية من ذلك الإهتمام .

٤. كان من أكثر المؤشرات التي شهدت تراجعا في قيمها خلال الجزء الأكبر من المدة هي الإنتاج والقيمة المضافة والإنتاجية وتراكم رأس المال ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

٥. فضلا عما تقدم فإنه من أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها هو فشل إستراتيجية التصنيع المتبعة وهي إستراتيجية إحلال الواردات ، فقد تم تبنيها منذ مدة طويلة نسبيا ولم تحقق أهدافها على الأقل في تطوير الصناعات التي تسد الحاجة المحلية في البلد .

٦. لعل من الأسباب المهمة في تخلف القطاع الصناعي بالإضافة إلى ما تم ذكره هو قلة الدراسات وبرامج التطوير ورداءة الخطط وسوء تنفيذها – إن وجدت - ، وقلة الكفاءات العلمية التي تمتلك الخبرة والمهارة في هذا المجال ، ضعف الجانب القانوني والتشريعي الذي يعمل على جذب الإستثمار لهذا القطاع ، بالإضافة إلى إنعدام برامج التدريب وإعادة التأهيل لقوى العاملة وفقا للتطورات والتكنولوجية الحديثة ، وكذلك تردي البنى التحتية ووسائل وطرق النقل والمواصلات.

التوصيات :-

١. تكثيف الجهود المبذولة في العمل على إستغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأمثل وبكفاءة عالية لتوفير الموارد الأولية الضرورية لأغلب الصناعات .

٢. العمل على توجيه التخصيصات والموارد المالي نحو هذا القطاع للعمل على إستكمال الهياكل والخطوط الإنتاجية وتلبية متطلبات نموه وتطوره ، توفير البنى التحتية والخدمات الضرورية لنمو القطاع الصناعي كالإهتمام بطرق ووسائل النقل والمواصلات و تصريف منتجاتها .

٣. دراسة مؤشرات تطور الصناعات التحويلية في البلد وتحليل ومعرفة أسباب إنخفاضها ، للعمل على تطوير تلك المؤشرات ومعالجة معوقات تطورها للنهوض بواقع القطاع الصناعي في البلد.

٤. السعي لحماية ودعم المنتج المحلي من المنافسة وعمليات الإغراق عن طريق فرض الرسوم والضرائب الكمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة لها . وتخفيف الضرائب والرسوم على عمليات التبادل التجاري الخاصة بتوفير مستلزمات الإنتاج للصناعات الإستراتيجية وخاصة السلع الإنتاجية التي تلعب دورا هاما في عملية البناء والتطور الحالية .

٥. توجيه الإهتمام إلى القطاعات الأخرى التي ترتبط بروابط أمامية وخلفية مع الصناعات التحويلية وخاصة القطاع الزراعي والصناعات الإستخراجية .

٦. إجراء الدراسات والخطط الكفيلة بتوزيع الأيدي العاملة في المنشآت والوحدات الإنتاجية الصناعية وفقا لحاجة كلا منها وطبيعة عملياته الإنتاجية ونوعية الخبرة والمهارة المطلوب توفيرها لضمان سير العمليات الإنتاجية بإنسيابية وكفاءة عالية .

٧. تصحيح الجانب القانوني الخاص بجذب الإستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص على الدخول والإستثمار في الصناعات التحويلية .

٨. تكثيف الجهود الكفيلة ببناء إستراتيجية تصنيع توجه القطاع الصناعي الوطني صوب التطور والنمو ومواكبة التطور الصناعي في العالم على أن تأخذ بنظر الإعتبار ظروف البلد وإمكانياته وضروريات المرحلة الراهنة ومتطلبات التطور في القطاع الصناعي نفسه من جهة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى .

٩. تفعيل دور الجهاز الرقابي على الصناعات المحلية من حيث توفر شروط الجودة والمتانة التي تجعل السلع المنتجة محليا قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية . فضلا عن الإهتمام بجذب وتوطين التكنولوجيا .

١٠. حث الجهاز المصرفي بكافة قطاعاته على توفير التمويل أو التسهيلات المصرفية كالقروض والإعانات وخاصة للمشاريع الصناعية الجديدة أو التي في طور النمو وخاصة في المراحل الأولى من عمرها الإنتاجي .

١١. تشجيع عمليات البحث والتطوير وتنمية وتطوير الموارد البشرية في هذا القطاع عن طريق توفير المراكز المتخصصة لهذا الغرض في كل منشأة أو وحدة إنتاجية صناعية . فضلا عن توفير مراكز متخصصة في تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى وبناء الخطط طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل للمشاريع الصناعية .

المصادر :-

اولا :- الكتب والرسائل الجامعية

١. حيدر صالح محمد ، الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعات التحويلية في العراق ، ٢٠١١.

٢. ختام غياض عنبر ، الإنفاق الإستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والإقتصاد ، ٢٠١٣ .

٣. سالم توفيق النجفي – محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في إقتصاد التنمية ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

٤. سوسن جبار عودة ، واقع الصناعات التحويلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي في دول مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الكوفة ، 2006 .

٥. عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥.

٦. فارس مهدي محمد ، واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة / كلية التربية ، مجلة جامعة البصرة ، العدد ٥٨ ، 2011.

٧. كامل كاظم بشير الكناني ، أُرجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل – نظرة في التحليل الإستراتيجي، جامعة بغداد ، الطبعة الأولى، 2013 .

٨. مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، الطبعة الثانية ، 2005 .

ثانيا :- المواقع الإلكترونية والإصدارات الخاصة :-

١. ينظر في ذلك الموقع الإلكتروني الآتي :- http://ar.wikipedia.org.

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 ، بغداد ، كانون الأول / ٢٠٠٩ .

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

٤. جمهورية العراق / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، ورقة القطاع الصناعي ، آب ٢٠٠٩ .

٥. وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٣ .

الجداول

الجدول (١)
تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة (مليون دينار) في العراق للمدة ١٩٧٠ـ ١٩٨٠

المتوسطات	متوسط عدد المنشآت	متوسط عدد العاملين	متوسط قيم الإنتاج	متوسط قيم مستلزمات الإنتاج	متوسط القيم المضافة	متوسط قيم الإجور	متوسط قيم المساهمة في GDP	متوسط قيم تكوين رأس المال الثابت	متوسط قيم الإنتاجية			
									إنتاجية العمل	إنتاجية المستلزمات	إنتاجية تكوين رأس المال الثابت	إنتاجية الإجور
١٩٧٠ - ١٩٨٠	35415.2	214.281	38.611742	25.151764	13.459978	5.595851	17.279254	8.329890	160.43589 3	1.528130	5.803136	6.828955
المؤشرات												
التغير المطلق	٦٥٨٧	108.076	18.521	10.124	8.397	2.209	7.207	*(8.798)	0.296	0.130	(1.923)	0.861
معدل التغير	22.3%	72.4%	72.7 %	58.8%	102.1 %	50.5 %	161.1 %	*(44.5)%	0.17 %	8.8 %	(33.8%)	14.8 %
درجة التطور	122%	172%	172 %	158%	202%	150%	261%	55.4%	100.1 %	108 %	66.1%	114 %
معدل النمو المركب	1.8%	5.02%	5.04 %	4.2%	6.5%	3.7%	9.02%	(5.1)%	0.01 %	0.76%	(3.6)%	1.2%

المصدر من عمل الباحثين بالإعتماد على الملحقين (١) و(٢) .
***القيم بين الأقواس سالبة .**

الجدول (٢)
تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في العراق بالأسعار الثابتة (مليون دينار) للمدة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠

المتوسطات	متوسط عدد المنشآت	متوسط عدد العاملين	متوسط قيم الإنتاج	متوسط قيم مستلزمات الإنتاج	متوسط القيم المضافة	متوسط قيم الإجور	متوسط قيم المساهمة في GDP	متوسط قيم تكوين رأس المال الثابت	متوسط قيم الإنتاجية			
									إنتاجية العمل	إنتاجية المستلزمات	إنتاجية تكوين رأس المال الثابت	إنتاجية الإجور
١٩٨١- ١٩٩٠	36896.7	249.830	38.353742	20.823643	17.530099	5.026875	18.018797	6.411196	153.678532	1.852606	7.663932	7.827797
المؤشرات												
معدل التغير	51.1%	12.5%	*(13.5%)	(24.7%)	5.6%	(46.1%)	(51.6%)	(45.6%)	(23.1%)	14.8%	78.7%	60.4%
درجة التطور	151%	112%	86.4%	75.2%	105%	53.8%	48.3%	54.3%	76.8%	114%	178%	160%
معدل النمو المركب	4.2%	1.1%	(1.4%)	(2.8%)	0.5%	(6)%	(7%)	(5.9%)	(2.6%)	1.3%	5.9%	4.8%

المصدر :ـ من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحقين (١) و(٢) .
***القيم بين الأقواس سالبة .**

الجدول (٣)

تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في العراق بالأسعار الثابتة (مليون دينار) للمدة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٢

المصدر :ـ من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحقين (١) و(٢) .

المتوسطات	متوسط عدد المنشآت	متوسط عدد العاملين	متوسط قيم الإنتاج	متوسط قيم مستلزمات الإنتاج	متوسط القيم المضافة	متوسط قيم الإجور	متوسط قيم المساهمة في GDP	متوسط قيم تكوين رأس المال الثابت	متوسط قيم الإنتاجية			
									إنتاجية العمل	إنتاجية المستلزمات	إنتاجية تكوين رأس المال الثابت	إنتاجية الإجور
١٩٩١-٢٠٠٢	32920.25	190.206	6.542976	3.692808	2.850167	0.793756	3.814670	0.935367	35.058300	1.758151	14.458530	8.955635
المؤشرات												
التغير المطلق	(40695)*	(59.292)	(2.933402)	(1.774048)	1.159354	(0.234329)	1.073046	6.542532	2.367060	0.131082	3.095798	1.577233
معدل التغير	(98.7%)	(42.3%)	(39.7%)	(43.8%)	(34.8%)	(21.7%)	69.8%	(81.5%)	4.4%	7.1%	(64.5%)	(23.05%)
درجة التطور	1.2%	57.6%	60.2%	56.1%	65.1%	78.2%	169%	(18.4%)	104%	107%	35.4%	76.94%
معدل النمو المركب	(29.7%)	(4.3%)	(3.9%)	(4.5%)	(3.3%)	(1.9%)	4.3%	(12.6%)	0.3%	0.5%	(7.9%)	(2.07%)

***القيم بين الأقواس سالبة .**

الجدول (٤)

تطور مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في العراق بالأسعار الثابتة (مليون دينار) للمدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١

المتوسطات	متوسط عدد المنشآت	متوسط عدد العاملين	متوسط قيم الإنتاج	متوسط قيم مستلزمات الإنتاج	متوسط القيم المضافة	متوسط قيم الإجور	متوسط قيم المساهمة في GDP	متوسط قيم تكوين رأس المال الثابت	متوسط قيم الإنتاجية			
									إنتاجية العمل	إنتاجية المستلزمات	إنتاجية تكوين رأس المال الثابت	إنتاجية الإجور
٢٠٠٣-٢٠١١	16032.4	218.199	6.586696	3.259124	3.327572	2.024002	3.046736	0.564737	29.821363	2.028337	14.233169	3.446837
المؤشرات												
التغير المطلق	29542	173.358	7.072355	2.647913	4.424442	0.427459	*(0.631697)	2.060512	5.300715	0.461488	22.870039	3.228816
معدل التغير	160.0%	180%	144.1%	92.2%	217.3%	34.5%	(59.1%)	68.5%	17.3%	17%	497.7%	81.5%
درجة التطور	260%	280%	244%	192%	317%	134%	40.8%	168%	117%	117%	597%	181%
معدل النمو المركب	11.08%	8.3%	10.3%	7.4%	13.5%	3.3%	(9.3%)	5.9%	1.7%	2.6%	21.7%	6.7%

المصدر :ـ من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحقين (١) و(٢) .

***القيم بين الأقواس سالبة .**

الملاحق

الملحق (١) بعض مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011

السنة	عدد المنشآت الصناعية	عدد العاملين	قيم الإنتاج الصناعي	قيم مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة	قيم الإجور
١٩٧٠	29438	149.071	25.44178947	17.21726316	8.22452632	4.373789474
١٩٧١	31239	170.881	26.25724490	20.78377551	5.47346939	4.772142857
١٩٧٢	30832	182.232	27.88367925	16.95179245	10.9318868	4.674622642
١٩٧٣	27592	180.576	31.76411765	20.48554622	11.2785714	4.400420168
١٩٧٤	27573	182.731	32.27144928	23.16898551	9.10246377	4.760724638
١٩٧٥	40624	236.594	44.95144654	31.02528302	13.9261635	6.134716981
١٩٧٦	39148	228.16	46.36994595	30.14291892	16.2270270	5.820864865
١٩٧٧	43267	245.902	47.34240741	29.21787037	18.1245370	6.409027778
١٩٧٨	41719	249.145	49.53217742	30.37669355	19.1554839	6.563508065
١٩٧٩	42111	274.661	48.95154839	29.95780645	18.9937419	7.061483871
١٩٨٠	36025	257.147	43.96336658	27.34147132	16.6218953	6.583067332
١٩٨١	31462	241.400	34.53671154	21.82761538	12.7090962	6.122096154
١٩٨٢	36101	252.119	39.90144876	23.73491166	16.1665371	6.241784452
١٩٨٣	31724	239.815	35.56683465	19.30889764	16.2579370	5.360362205
١٩٨٤	22175	221.802	36.83363504	19.33649635	17.4971387	5.050744526
١٩٨٥	22044	230.188	37.93376751	19.23211485	18.7016527	5.193333333
١٩٨٦	41536	263.892	41.36053942	19.71085754	21.6496819	5.739806362
١٩٨٧	41368	224.967	35.80682039	18.33195388	17.4748665	4.341492718
١٩٨٨	40380	249.754	39.15591000	20.46946000	18.6864500	3.915370000
١٩٨٩	54625	302.769	52.59541863	29.86523048	22.7301881	5.007262465
١٩٩٠	47552	271.595	29.84633995	16.41889578	13.4274442	3.296501241
١٩٩١	41193	139.929	7.373282096	4.047876164	3.32540590	1.077715956
١٩٩٢	26760	186.860	8.069389727	4.803554430	3.26583530	1.013619227
١٩٩٣	32554	205.545	8.702866991	4.818741910	3.88412508	0.757171690
١٩٩٤	27184	200.901	5.008427330	3.102703019	1.90572431	0.425908315
١٩٩٥	31577	188.732	3.674585519	2.250195796	1.42438972	0.336407932
١٩٩٦	32194	188.151	4.086843723	2.282273317	1.80457041	0.399799223
١٩٩٧	31707	184.565	3.862422122	2.280128026	1.58229410	0.376222106
١٩٩٨	25870	166.831	4.408864092	2.439584989	1.96927910	0.448031406
١٩٩٩	30205	174.131	5.371287763	3.464572526	1.90671524	0.676022979
٢٠٠٠	77962	286.654	11.58970386	6.318480684	5.27122317	1.434067963
٢٠٠١	69893	279.547	11.92816202	6.231767207	5.69639482	1.736725636
٢٠٠٢	498	80.637	4.439879966	2.273827984	2.16605198	0.843386361
٢٠٠٣	18459	160.371	4.906056231	2.870459075	2.03559716	1.238492546
٢٠٠٤	18180	208.540	7.430696755	4.323064764	3.10763199	2.314289923
٢٠٠٥	10616	180.644	5.795114645	3.212040824	2.58307382	1.938493394

٢٠٠٦	12083	213.699	5.781037223	2.976881648	2.80415558	1.655645048
٢٠٠٧	13886	227.235	4.188555307	2.068307678	2.12024763	1.318275621
٢٠٠٨	487	190.247	4.063005985	1.778097250	2.28490874	2.102394053
٢٠٠٩	10864	222.502	7.215101717	3.107200529	4.10790119	3.057155750
٢٠١٠	11716	226.825	7.922286727	3.477692537	4.44459419	2.925327391
٢٠١١	48001	333.729	11.97841203	5.518372540	6.46003949	1.665952241

المصدر :ـ من إعداد الباحثة بالإعتماد على المجموعات الإحصائية السنوية الخاصة بمدة البحث .

الملحق (٢) بعض مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011

السنة	تكوين رأس المال الثابت	المساهمة فيGDP	الإنتاجية			
			إنتاجية العمل	إنتاجية المستلزمات	إنتاجية تكوين رأس المال الثابت	إنتاجية الإجور
1970	4.473684211	20.15653407	170.6689395	1.47769069	5.686988235	5.816875647
1971	4.428571429	18.42481741	153.6580714	1.263352988	5.9290553	5.502191716
1972	4.745283019	21.12852956	153.0119806	1.644880878	5.876083499	5.964904846
1973	4.924369748	23.6452521	175.9044261	1.550562397	6.450392491	7.21842834
1974	6.811594203	12.64253676	176.606319	1.392872781	4.737723404	6.778684283
1975	13.59748428	17.98374557	189.9940258	1.448864995	3.30586494	7.327387177
1976	6.686486486	16.36138925	203.2343353	1.538336286	6.934874697	7.966160875
1977	3.199074074	17.45580554	192.5255078	1.620323686	14.79878437	7.386831365
1978	14.85887097	17.50577874	198.8086352	1.630598055	3.33350882	7.546601137
1979	16.22258065	13.58888531	178.2253337	1.634016445	3.017494532	6.932190072
1980	11.68079800	11.17852093	170.9658934	1.607937117	3.763729718	6.678249571
1981	13.00961538	15.82730966	143.0683991	1.582248493	2.654706578	5.641321317
1982	12.13250883	17.76229089	158.2643465	1.681129019	3.288804427	6.392634842
1983	8.878740157	17.89458922	148.3094662	1.841991983	4.005842497	6.635155105
1984	4.176642336	17.33984839	166.0653873	1.904876373	8.818958406	7.292713945
1985	3.785714286	18.04228007	164.7947222	1.972417896	10.02024047	7.304319802
1986	3.908713693	20.40913589	156.7328279	2.098363267	10.5816242	7.205911978
1987	1.854368932	16.76400702	159.1647681	1.953246261	19.30943717	8.247582735
1988	1.483000000	20.15001389	156.7779095	1.912894136	26.40317599	10.00056444
1989	8.591721543	27.3957291	173.7146756	1.761092005	6.121639111	10.50382699
1990	6.290942928	8.602773283	109.8928182	1.817804336	4.744334878	9.053944704
1991	1.537129249	8.022592788	52.69302357	1.821518692	4.796787324	6.84158201
1992	1.772148916	5.950302497	43.1841471	1.679878899	4.553449009	7.960967502
1993	1.477308414	7.064907512	42.34044609	1.806045469	5.891029191	11.49391493
1994	0.404757593	4.669667444	24.92982777	1.614214219	12.37389345	11.75940257
1995	0.416337952	3.83029938	19.46985948	1.633007015	8.82596818	10.9230050
1996	0.076376464	3.710376613	21.72108425	1.790689876	53.50920316	10.22224028
1997	0.182304714	1.858139213	20.92716453	1.693949672	21.18662776	10.26633485
1998	0.270230671	2.145371959	26.4271274	1.807218897	16.31518759	9.84052465
1999	0.261824717	1.462144913	30.84624658	1.550346463	20.51482315	7.945421871

2000	0.734314586	2.27314102	40.43098599	1.834254853	15.78302282	8.081697771
2001	1.481505071	3.309042112	42.66961199	1.914089796	8.051381162	6.868190216
2002	2.610175763	1.480060735	55.06008365	1.952601515	1.700988887	5.264348786
2003	1.067841063	3.006431101	30.59191644	1.709153868	4.594369333	3.961312684
2004	0.856212484	3.212955236	35.63199748	1.718849280	8.678566239	3.210789056
2005	0.209361509	2.484526914	32.08030516	1.804184618	27.67994303	2.989494141
2006	0.666231123	2.921572173	27.05224275	1.941977514	8.677224800	3.491712932
2007	0.477634282	2.375193982	18.43270318	2.025112294	8.769377453	3.177298617
2008	0.445853481	1.678988062	21.35647860	2.285030240	9.112872641	1.932561586
2009	0.498589929	3.466492956	32.42713197	2.322058602	14.47101374	2.360070048
2010	0.424770526	3.207526697	34.92686753	2.278029654	18.65074489	2.708170973
2011	0.436143086	5.066943904	35.89263154	2.170642150	27.46440887	7.190129307

المصدر :- من إعداد الباحثين بالإعتماد على المجموعات الإحصائية الخاصة بمدة البحث .